

Distr.  
LIMITED

TD/L.379  
16 June 2004

ARABIC  
Original: ENGLISH

## مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



الدورة الحادية عشرة

ساو باولو، ١٣-١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤

### الفريق الرفيع المستوى المعني بالصناعات الإبداعية

١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ - موجز أعدته أمانة الأونكتاد

١- ضم الفريق الرفيع المستوى المعني بالصناعات الإبداعية أكثر من ٤٠ فناناً وخبيراً بارزاً من الدوائر الثقافية، والصناعة، والأكاديميات، والمنظمات الدولية، والمجتمع المدني في أنحاء كثيرة من العالم، المتقدم والنامي على حد سواء. واتفق على أن التعبير الإبداعي، باعتباره على معين من القيم والرموز التاريخية والمعاصرة، يسمح للبلدان بأن تروي قصصها الخاصة، وتعرض صورها الخاصة، وتتقاسم تحدياتها وطموحاتها الخاصة، مع مواطنيها ومواطني البلدان الأخرى على حد سواء. وفي هذا الإطار، ينبغي أن ينظر إلى دعم الصناعات الإبداعية المحلية على أنه جزء لا يتجزأ من تعزيز وحماية التنوع الثقافي. فضلاً عن ذلك، ينبغي أن يقدم المجتمع الدولي الدعم الكامل لهذا التنوع، باعتباره منفعة عامة عالمية.

٢- ويبدأ الإبداع في المنزل ولا يقتصر على البلدان الغنية. ورغم اعتبار الثقافات المحلية والوطنية منفعة عامة عالمية واعتبار تدعيم التنوع الثقافي جزءاً لا يتجزأ من عملية التنمية، اتفق الفريق على أن الأمم لا تحيا بالثقافات وحدها. وبإمكان جميع البلدان زيادة مشاركتها في الاقتصاد العالمي عن طريق التوسع في صناعاتها الإبداعية، بشرط رعايتها وتدعيمها بالسياسات الملائمة.

٣- وإن الثروات الثقافية الإبداعية والموارد الثقافية الخصبة الموجودة بوفرة في جميع البلدان النامية، والمعتمدة على الإبداع البشري ومصادر القوة المعنوية التي لا تنضب، يمكن أن تتحول إلى قيمة اقتصادية ومصدر للتنمية الاقتصادية عن طريق صياغة سياسات قطاعية متكاملة ومتسقة تشمل تقارباً بين الثقافة والسياسات التجارية. وأقر الفريق بأن عصر العولمة يوفر عدداً كبيراً من الفرص الجديدة للبلدان النامية في هذا المجال وينطوي في الوقت ذاته على مخاطر تهدد التنوع والإبداع في الميدان الثقافي، وأوصى بإيجاد توازن بين تحقيق الأهداف الثقافية الوطنية وتحقيق أهداف السياسة التجارية الدولية.

٤ - وأقر الفريق بأن الصناعات الإبداعية تمثل أحد أكثر القطاعات فعالية في النظام التجاري العالمي. غير أن قدراتها الوظيفية الاقتصادية والثقافية المزدوجة تدعو إلى استجابات ابتكارية على مستوى السياسات في بيئة ما بعد التجارة الحرة الجديدة. ولاستخلاص الدروس للبلدان النامية في هذا التكتل الجديد الواعد للأنشطة الاقتصادية، الذي يشمل الموسيقى والأفلام والبلث الإذاعي والتلفزيون والصناعات اليدوية والأنشطة المعتمدة على التصميمات والبرامج الحاسوبية، بحث الفريق التجارب الوطنية والإقليمية، كما تمت مناقشة ونشر حالات لأفضل الممارسات، من البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء.

٥ - واتفق الفريق على أن فرص زيادة التوظيف، وخلق القيم، والتطوير التكنولوجي لم تتحقق في كثير من الأحيان في البلدان النامية وأن اتباع سياسات وطنية فعالة يمكن أن يلعب دوراً حاسماً الأهمية. وينبغي أن يركز تدخل السياسات في هذا المجال على تيسير وصول أصغر العناصر الفاعلة إلى الأسواق وزيادة الإنصاف في مجال تقاسم عوائد إبداعها. وفي الاقتصاد الحديث، تكتسب البيئة الرقمية أهمية متزايدة للصناعات الإبداعية. ويتيح الاستغلال الرقمي للحقوق كثيراً من الإمكانيات والفرص الجديدة للبلدان النامية في ميدان الصناعات الإبداعية، بشرط تكافؤ الفرص وإدارة مختلف أنواع حقوق الملكية الفكرية واستغلالها بشكل ملائم. واتفق على أن نظام حقوق المؤلف يكن أن يزود البلدان النامية بمصدر إضافي هام لتوليد الدخل وتقاسم الدخل الناتج من الصناعات الإبداعية، بشرط توافر تكافؤ الفرص بين مختلف أصحاب الحقوق.

٦ - وحددت العقوبات التي تعترض سبيل تنمية الصناعات الإبداعية وقدمت مقترحات للتغلب على معوقات الوصول إلى الأسواق. وفيما يتعلق بصياغة استجابة السياسات الجديدة لتعزيز الصناعات الإبداعية، كان هناك تأكيد للجمع بين الآليات المعتمدة على السوق والآليات غير المعتمدة عليه. وتشمل عناصر الإطار الجديد للسياسات الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وروح المبادرة الثقافية، والربط الشبكي، والمؤسسات الوسيطة لإقامة التعاون بين مختلف أصحاب المصالح، وحفز وبناء الأسواق المحلية. فضلاً عن ذلك، رئي أن هناك ضرورة لخلق مصادر تمويل وآليات جديدة وابتكارية ترمي إلى تيسير وصول الصناعات الإبداعية إلى الأسواق وحصولها على العائد بشكل أكثر إنصافاً. والتركيز على تنمية أسواق الصادرات لا يكفي وحده.

٧ - وسلط الضوء على دور المجتمع الدولي في دعم الصناعات الإبداعية. وأشار الفريق إلى ضرورة اتخاذ تدابير خاصة لتنمية الصناعات الإبداعية على المستوى الدولي، وبخاصة في مجال التجارة والتمويل وضمان التنوع الثقافي في البلدان النامية. وأوصى الفريق بإنشاء كيان مستقل، وعلى سبيل المثال محفل دولي معني بالصناعات الإبداعية، يعني تحديداً بتنمية الصناعات الإبداعية في البلدان النامية. وشدد على ضرورة مضاعفة الجهود الوطنية وتحسين تنسيقها لتشجيع زيادة التعاون بين مختلف الوكالات الدولية ومجتمع المستثمرين.